موجز
CCO عن
ةراجتلا

مكتب تنسيق الكومسيك
أكتوبر، 2024

التجارة

نبذة عن التعاون التجاري

1. مقدمة

يعتبر تعزيز التجارة الدولية أمر حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة والاستثمارات وفرص العمل. يبلغ حجم التجارة العالمية حوالي 50 تريليون دولار أمريكي، حيث تساهم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة m كمنتجين (مصدرين) و 9.7% كمستهلكين (مستوردين)، وفقا لتوقعات SESRIC الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023. وهذا يؤكد أهمية قيام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز وتحصين قدراتها تدريجيا لتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

يعمل نظام البنية التحتية للجودة QI، كمحرك رئيسي لتعزيز معايير المنتجات والخدمات على المستوى الوطني. يعد نظام البنية التحتية للجودة أحد المحفزات لتحسين جودة المنتجات والخدمات على المستوى الوطني. ويشير بشكل عام إلى الإطار القانوني والمؤسسي للبلد الذي يدعم جودة السلع والخدمات. ويتضمن معايير الجودة الوطني التي تعمل بشكلٍ صحيحٍ، التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر ركائز الجودة: المعايير، وتقييم المطابقة، والاعتماد، والقياس.

باعتباره جانباً مهماً من جوانب تحسين الجودة، فإن علم القياس باعتباره علماً للقياس الذي يشمل التحديدات التجريبية والنظرية عند أي مستوى من عدم اليقين في أي مجال من مجالات العلوم والتكنولوجيا. يعتمد نجاح الاقتصادات الوطنية على القدرة على تصنيع وتجارة المنتجات والمكونات المصنعة والمختبرة ذات الجودة العالية. فهو يلعب دوراً حاسماً في ضمان دقة القياسات وموثوقيتها واتساقها، والتي تعد ضرورية لتطوير المنتجات والتصنيع وضمان الجودة. بالإضافة إلى جوانبه الفنية، يؤثر علم القياس على الأنشطة الاقتصادية من خلال تمكين التجارة العادلة، وضمان الامتثال التنظيمي، وتشجيع الابتكار من خلال بيانات دقيقة وموثوقة.

في التجارة الدولية، يعد ضمان الجودة والقياس ضروريان لضمان الالتزام بالمعايير العالمية، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لدخول الأسواق والنجاح. فهي تعمل على تبسيط الامتثال، والحد من النزاعات التجارية وإزالة الحواجز الفنية، وبالتالي تعزيز التدفقات التجارية الأكثر سلاسة. وفي هذا النطاق، تشكل هذه الأنظمة العمود الفقري الفني للاتفاقيات التجارية، مما يحافظ على جودة السلع المتبادلة عالمياً.

وفي هذا الإطار، خصصت مجموعة الكومسيك للتعاون التجاري TWG اجتماعيها الثاني والعشرين والثالث والعشرين لموضوع "تحسين البنية التحتية للجودة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" مع التركيز بشكل خاص على مجال القياس.

2. التعاون التجاري في إطار الكومسيك

أ) الاجتماعان الثاني والعشرون والثالث والعشرون لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري

نظراً لأهمية هذه القضية، عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري TWG اجتماعين متتاليين في عام 2024. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماعان الثاني والعشرون والثالث والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري في 6 مايو 2024 و(19-20) أكتوبر 2024، على التوالي، تحت موضوع "تحسين البنية التحتية للجودة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

انعقد الاجتماع الثاني والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري في 06 مايو 2024، ونوقشت النتائج الأولية للتقرير. استكمالاً للاجتماع الثاني والعشرون، عقد الاجتماع الثالث والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك في (19-20) سبتمبر 2024 بنفس الموضوع. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة المسودة النهائية للدليل. في كلا الاجتماعين، تم تبادل الخبرات ووجهات النظر للبلدان الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية للجودة من خلال التركيز على مجال القياس مع المشاركين.

كما تم تفصيل المبادئ التوجيهية التي توفر خارطة طريق للبلدان الأعضاء لتطوير نظام البنية التحتية للجودة الخاص بها خلال الاجتماع الثالث والعشرين. بعد مناقشات مثمرة، توصل الاجتماع الثالث والعشرون إلى التوصيات السياسية التالية:

- تحسين التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي بين مؤسسات البنية التحتية الوطنية للجودة NQI المتخصصة بشكل خاص في مجال القياس بهدف التوافق مع المعايير العالمية والاستفادة من أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، مع مراعاة عمل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مثل معهد المواصفات والمقاييس SMIIC.

- تشجيع توحيد المعايير واللوائح بما يتماشى مع المعايير الدولية، مثل المنظمة الدولية للمعايير ISO واللجنة الكهروتقنية الدولية IEC والدستور الغذائي Codex Alimentarius ومعايير معهد المواصفات SMIIC ذات الصلة، من أجل تسهيل العمل نحو اتفاقيات الاعتراف المتبادل MRAs واتفاقيات الاعتراف متعددة الأطراف MLAs.

- تعزيز مؤسسات الجودة الوطنية من خلال الاستثمار في بناء القدرات لتعزيز قدراتها الفنية والتشغيلية، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من خبرات وموارد القطاع الخاص.

- تعزيز قدرة مؤسسات البنية التحتية المؤهلة وطنياً من خلال تحديث البنية التحتية للقياس وتحديث المختبرات لتلبية المعايير الأساسية الدولية الحالية.

- تشجيع المشاركة النشطة في المنتديات الدولية حول المقاييس والتوحيد القياسي من بين أمور أخرى، لتحسين المعرفة والممارسات في هذه المجالات.

- إجراء دراسات القياس مثل مشاريع البحث والمشاريع المشتركة وأنشطة بناء القدرات وجدوى مراكز التميز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تجارة المنتجات الحلال، لتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب والدعم المالي وحملات التوعية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الامتثال لمخططات إصدار الشهادات المعترف بها دولياً.

- دمج مبادئ الجودة والسلامة في المعايير في المناهج التعليمية على جميع المستويات، وتعزيز تشريعات حماية المستهلك، وتعزيز وعي المستهلك بأهمية الجودة والسلامة.

- إطلاق نظام تقييم دوري لتقييم توافق المعايير واتفاقيات الاعتراف المتبادل MRAs واتفاقيات الاعتراف متعددة الأطراف MLAs والمبادرات ذات الصلة، وتنفيذه، وتقديم ملاحظات للشركات وأصحاب المصلحة للإبلاغ عن تحديات وقضايا الامتثال مع البنية التحتية للجودة الإقليمية.

- استخدام تقنيات الرقمنة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة أنشطة البنية التحتية للجودة وفعاليتها.

جميع الوثائق المُعدة لاجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

ب) المشاريع والبرامج المهمة

I) نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

منذ إنشاء الكومسيك، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذا الهدف. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية (TPS-OIC) أحد أهم مشاريع الكومسيك لتعزيز التجارة البينية في منظمة الدول الإسلامية.

يستند نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى ثلاثة اتفاقيات، هي الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية PRETAS، وقواعد المنشأ. ومن أجل الانضمام إلى النظام، يتعين على الدول الأعضاء استيفاء شرطين معاً، وهما التصديق على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية الثلاث مع منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة اللجنة الوطنية الانتقالية. من ناحية أخرى، من أجل التنفيذ

الفعال الناجح للنظام، يتعين على البلدان الأعضاء اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، ونقل نماذج من الأختام إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية TNC، واستكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة.

تم الانتهاء من الأساس القانوني لنظام TPS-OIC في عام 2011 وتم الوصول إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورة الكومسيك الوزارية السابعة والثلاثين واجتماع لجنة التفاوض التجاري TNC المنعقد في يونيو 2021، تم تفعيل النظام اعتباراً من 1 يوليو 2022. رحبت دورة الكومسيك الوزارية السابعة والثلاثون بتفعيل النظام، وطلبت من الدول المشاركة التي لم تقم بذلك بعد، استكمال إجراءاتها الداخلية، ودعت البلدان الأعضاء، التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

علاوة على ذلك، بعد تشغيل النظام، تم نقل سلسلة من اجتماعات لجان التفاوض التجاري في عامي 2022 و2023 للنظر في حالة تنفيذ النظام في بلدانهم.

وتأكيداً على الدور الهام الذي تلعبه لجنة التفاوض التجاري TNC في النظر في القضايا التي تمت مواجهتها في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، وكذلك مناقشة خارطة الطريق للفترة المقبلة؛ دعت دورة الكومسيك التاسعة والثلاثون الدول المشاركة في نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى المشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة التفاوض التجاري TNC في الفترة القادمة، وتقديم التقارير عن حالة التنفيذ في بلدانهم إلى أمانة لجنة التفاوض التجاري بانتظام.

كما رحبت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين بانعقاد اجتماع السادة الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين في 4 ديسمبر 2023 على هامش دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين، حيث ناقش الوزراء ورؤساء الوفود المحترمون القضايا المتعلقة بجدول الأعمال التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC. كما أعربت الدورة عن تقديرها للجمهورية التركية لتطوعها واستضافتها الدورة الثالثة للجنة التفاوض التجاري TNC في نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC على المستوى الوزاري في شكل مفتوح في عام 2024، وطلبت من جميع البلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الحدث المهم.

تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، عُقد الاجتماع الوزاري الثالث للجنة التفاوض التجاري TNC لنظام الأفضلية التجارية TPS - OIC في الفترة (9-10) يونيو 2024 في إسطنبول، تركيا، لتوسيع نطاق النظام برئاسة وزارة تجارة الجمهورية التركية. وقد أخذ إعلان إسطنبول الوزاري المعتمد في هذا الاجتماع علماً بالمناقشات الأولية حول مشروع "استراتيجية التفاوض وخطة العمل للتوسع المحتمل لمنظمة التعاون الإسلامي"، وكلف السلطات المعنية بمواصلة المشاركة في إطار لجنة التفاوض التجاري.

II. مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

مراكز التحكيم هي الآليات الرئيسية لتسوية النزاعات في التجارة الدولية. نظراً لتأثيرها الإيجابي في تعزيز التجارة الدولية وأهميتها في ظل العدد الكبير من القضايا وانتشارها الواسع، تم إنشاء عدد من مراكز التحكيم الإقليمية والدولية.

اقترح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة المنعقدة في (10-15) أبريل 2016 في إسطنبول، تركيا.

تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل البرلمان التركي، ووقعها فخامة الرئيس أردوغان في 18 يناير 2020. تم إنشاء مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-AC بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCIA التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا TOBB في نوفمبر 2021، في إسطنبول.

بدأ مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي عمله، وبدأ بالأنشطة ذات الصلة في أواخر عام 2022. تم تعيين الموظفين الإداريين للمركز. تم استكمال قواعد التحكيم الخاصة بالمركز واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. شارك المركز في أنشطة ترويجية، ووقع مذكرات تفاهم مع مختلف أصحاب المصلحة.

الهدف من المركز هو تسهيل تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية التي تشمل أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال الاعتراف بقواعد التحكيم التقليدية وقواعد الشريعة الإسلامية والآليات البديلة لتسوية المنازعات.

رحبت دورة الكومسيك الوزارية السابعة والثلاثون، بتفعيل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول. علاوة على ذلك، دعت دورتا الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون، والدورة الأربعون للجنة متابعة الكومسيك البلدان الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها ذات الصلة على المشاركة بنشاط في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز.

وعلى هامش دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، تم تنظيم حلقة نقاش حول الآليات العالمية البديلة لتسوية المنازعات في 5 ديسمبر 2023 من قبل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي.

علاوة على ذلك، تم تنظيم حلقة نقاشية تحت عنوان "مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي: حل النزاعات البديلة العالمية" في 10 يونيو 2024 في إسطنبول، من قبل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي على هامش "الاجتماع الوزاري الثالث لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في لجنة التفاوض التجاري في منظمة التعاون الإسلامي "TPS-OIC

3- برنامج الكومسيك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نظراً إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاج والاستثمار والتوظيف والنمو؛ طلبت دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثون من مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، البدء في إجراء دراسات فنية حول تطوير برنامج جيد التصميم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى لجنة المتابعة التاسعة والثلاثين ودورة الكومسيك التاسعة والثلاثين.

علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين؛ طلبت لجنة متابعة الكومسيك من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، إتمام التحضيرات الفنية من خلال عدة أمور، منها، إجراء دراسات استقصائية للحصول على الآراء حول احتياجات وتوقعات البلدان الأعضاء، وتنظيم اجتماعات فنية بهدف إطلاق البرنامج خلال دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين.

بموجب القرار المذكور أعلاه، تم إجراء بحث شامل يتضمن مسحاً تفصيلياً بمساهمة البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. علاوة على ذلك، عُقدت سلسلة من الاجتماعات الفنية بحضور البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بهدف توضيح نتائج البحث والحالة الراهنة للبلدان الأعضاء حول هذا الموضوع، وكذلك مجالات التعاون المواضيعي المحتملة.

وفي نطاق البرنامج، تم تحديد مجالات مواضيعية محتملة مثل بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وآلية شبكة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تم تحديد أدوات التنفيذ الممكنة للبرنامج، مثل تبادل الخبرات المواضيعية، وتطوير استخدام آليات التعامل بين الشركات B2Bs، واستكشاف الأدوات الرقمية.

وقد رحبت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون بالبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع فني رفيع المستوى على هامش دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، بمشاركة رؤساء المؤسسات ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء المهتمة وممثلي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. رحبت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون بتوصيات الاجتماع رفيع المستوى بشأن برنامج الكومسيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستضافة الاجتماع رفيع المستوى حول برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي استضافته رئاسة إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) في الجمهورية التركية في 3 ديسمبر 2023 في إسطنبول.

دعت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثون ولجنة متابعة الكومسيك الأربعين؛ البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في الأنشطة التي ستجري في إطار البرنامج.

علاوة على ذلك، عُقد الاجتماع حول "آليات التعامل بين الشركات B2Bs، وأدوات الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة" افتراضياً في 31 يوليو 2024 بمشاركة البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بهدف توضيح الأنشطة القادمة المتعلقة بالبرنامج.

3. أدوات الدعم المالي للكومسيك

A. آلية تمويل مشاريع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين البلدان الأعضاء، ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها

الاستراتيجية. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة.

في عام 2024، تم اختيار المشاريع الخمسة التالية لدعمها في مجال التجارة:

تنفذ بنغلاديش مشروعاً بعنوان "تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود في بنغلاديش من خلال تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين". يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة ومعهد التجارة الخارجية في بنغلاديش بالشراكة مع ماليزيا. الغرض الرئيسي من هذا المشروع هو توسيع التجارة الدولية لبنغلاديش من خلال دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة بالسوق العالمية من خلال التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وفي نطاق المشروع، سيتم إجراء زيارة دراسية إلى ماليزيا من أجل تبادل المعرفة والخبرة في قطاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وبعد ذلك، سيتم تنظيم نشاط تدريبي في بنغلاديش.

يتم تنفيذ مشروع "تطوير معلومات المنتجات وتحديد النقاط الحرجة الحلال" من قبل وزارة التجارة الإندونيسية مع أربع بلدان شريكة، هي ماليزيا وبروناي دار السلام وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومؤسسة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، ومعهد المواصفات SMIIC. يهدف المشروع إلى تحسين فهم وتطبيق مبادئ وممارسات الحلال في صناعة الأغذية. وفي إطار هذا المشروع، سيتم إجراء زيارة دراسية إلى تركيا وتنظيم نشاط تدريبي.

تنفذ سورينام مشروع "زيادة تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا" بالشراكة مع غيانا وتركيا. يتضمن المشروع توفير التدريب لموظفي وزارة الشؤون الاقتصادية في سورينام. ويهدف إلى ضمان توسعات السوق من خلال دعم رواد الأعمال في سورينام وغيانا.

تنفذ تركيا مشروع "برنامج تدريب المنطقة الحرة لتدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة". وسيتم تنفيذ هذا المشروع مع خمس دول شريكة وهي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وماليزيا. وفي إطار هذا المشروع، تم إجراء زيارتين دراسيتين إلى إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، وسيتم تنظيم نشاط تدريبي مع الدول الشريكة. الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من مزايا المنطقة الحرة.

وأخيراً، نفذت أوغندا مشروعاً بعنوان "تعزيز الحكم الرشيد والقدرات الفنية للشركات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على الأنشطة غير الرسمية في هذا القطاع". تم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا. تم إجراء دورتين تدريبيتين في مدن مختلفة في أوغندا لضمان إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز مهارات الموظفين المعنيين من التعاونيات وجمعيات الأعمال والمؤسسات العامة ذات الصلة.